المحاكم فى عصر الدولة الحديثة

شيماء على عبد الفتاح (*)

الملخص.

سعت المحاكم إلى تطبيق العدالة والحفاظ على حقوق المجتمع وأفراده حيث كانت الملجأ الوحيد للشخص الذى وقع عليه الظلم.

تناول هذا البحث فى المقدمة الوضع القضائي فى المجتمع المصرى القديم وما عُرف قبل نظام المحاكم ثم فى التمهيد نبذة مختصرة عن عصر الدولة الحديثة، ثم تناول بعد ذلك أنواع المحاكم فى عصر الدولة الحديثة والتى تنوعت ما بين المحاكم الكبرى والمحاكم المحلية والمحاكم الدينية التى انقسمت إلى محاكم المعابد ومحاكم الوحى الإلهى وأخيراً المحاكم الإستثنائية، ونوقشت من حيث أسمائها وأعضائها ومكان انعقادها ونوع القضايا المطروحة امامها.

Summary

Courts endeavored to implement justice and preserve the rights of society and its members as they were the only refuge for the person who was wronged.

This research dealt with in the foreground the judicial situation in the ancient Egyptian society and what was known before the court system and then in the preface a brief summary of the New Kingdom, and then dealt with the types of courts in the New Kingdom that varied between the major courts and local courts and religious courts that were divided into courts The temples, courts of divine revelation, and finally the exceptional courts, were discussed in terms of their names, members, location, and the type of cases before them..

(*) هذا البحث من رسالة الماجستير الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: [شكاوي الأفراد الرسمية فى الدولة الحديثة "دراسة حضارية"]، تحت إشراف: أ.د. عائشة محمود عبد العال – كلية البنات – جامعة عين شمس & د. أحمد يونس محمد – كلية الآداب – جامعة حلوان.

المقدمة.

الملك هو مصدر كل شئ رسمى فى الدولة وأخذ الطبيعة الإلهية باعتباره ابن الآلهة والمهمة التشريعية من مهامه الأساسية[١]، ورغم أن نصوص القوانين لم تصل إلينا أشار الملك "حورمحب" فى مرسومه إلى وجود تسجيل يومى للقوانين والتعليمات التى كان يصدرها للقضاة حيث قال "لقد ذوتهم بالتعليمات الشفهية وبالقوانين لكى تصبح عندهم بمثابة السجل اليومى"[٢] ولكن كل ما وصل إلينا عبارة عن تطبيقات للقانون وهى عبارة عن عقود- وصايا- إجراءات محاكمة (سجلات المحاكمات) - مراسيم ملكية[٣]، فالملك من الناحية الشكلية هو أساس العملية القضائية ولكن من الناحية الفعلية كان الوزير هو المباشر الفعلى لهذه العملية[٤].

---

[١] Katalin, K, H., "Categorisation, Classification and Social Reality: Administrative Control and Interaction with The Population", *HDO* 104, Leiden, 2013,480; Lurje, I, M., Studien zum Altägyptischen Recht, des 16 bis 10, *in Forschungen Zum Romischen Recht* 30, Weimar, 1971, 22 .
؛ كلير لالويت، الفراعنة فى مملكة مصر فى زمن الملوك الألهة، ترجمة وتعليق ماهر جويجاتى، القاهرة، ٢٠١٠ ،١٧٤؛ حسن عبد الحميد، فكرة المسئولية الجنائية فى مصر الفرعونية،القاهرة، ٢٠٠٠، ٨٢-٨٤
تجسدت العدالة فى الإلهة ماعت إلهة الحق والصدق والعدالة والفرعون مؤكل بإقامة العدل بين الناس أنظر: السيد العربى حسن، الأصول التاريخية للقانون المصرى القديم، القاهرة،٢٠٠٤، ١٥٩ ؛سليم حسن، مصر القديمة، الجزء الثانى، القاهرة،٢٠٠٠، ٣٨.

[٢] Kruchten, J-M., Le décret d` Horemheb, Bruxelles, 1981, 150.

[٣] Moreno Garcia, J.C., "The Study of Ancient Egyptian Administration"*HDO* 104, Leiden, 2013, 9 :Van Loon, A, J., Law Order in Ancient Egypt the development of Criminal Justice from The Pharaonic New Kingdom until The Roman Dominate, M A, Thesis-Ancient History, Leiden, 2014, 7-8.
-نسب القانون إلى الإله تحوت الذى كان يحمل القوانين والعلوم فى أكمل معانيها وتبعاً للفكر المصرى القديم قام تحوت بكتابة القواعد الاساسية للقوانين المدنية والجنائية ونزل بها إلى سكان وادى النيل الأوائل: جونيفيف هوسون ودومينك فالبيل، الدولة والمؤسسات فى مصر الفرعونية إلى الأباطرة الرومان، ترجمة فؤاد دهان، القاهرة، ١٩٩٥، ٣٤-٣٥.

[٤] Allam, S., "Egyptian Law Court in Pharaonic and Hellenestic Times", *JEA* 77, 1991, 110.

عُرف قبل المحاكم نظام عبارة عن تنظيمات قبلية تضم زعماء القبائل للفصل فى المنازعات بين أفراد القبيلة عرف باسم 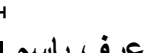 [١]، وهى تعتبر البداية لهيئة قضائية بسيطة ظهرت منذ عصر قُبيل الأسرات وظلت موجودة حتى نهاية العصور المصرية القديمة لظهورها فى نصوص السير الذاتية فى عصر الدولتين الوسطى والحديثة[٢].

التمهيد

بدأ عصر الدولة الحديثة بالملك "أحمس" الذى استطاع أن يطرد الهكسوس ومن هنا دخلت مصر عصر الإمبراطورية، وأصبحت السمة الأساسية لهذا العصر سياسة الغزو والدفاع لحماية الحدود[٣]، لذلك اهتم الملوك بالجيش وتدريباته وهذا أحدث طفرة كبيرة فى المجال العسكرى[٤]، فقاموا بشن الحملات شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً لكى يحققوا الأمن والأمان والاستقرار والرخاء فوصلت حدود مصر فى الأسرة الثامنة عشرة شمالاً إلى أعالى الفرات وجنوباً إلى نباتا وأصبحت مصر فى عز مجدها فى عهد الملك "أمنحوتب الثالث" بفضل المجهود الحربى الذى قام به "تحتمس الثالث" أعظم الملوك المحاربين فى الأسرة الثامنة عشرة.[٥]

حظى ملوك عصر الدولة الحديثة بحب من رعاياهم فرفعوهم إلى مصاف الآلهة وتميز هذا العصر برخاء وثروة منقطعة النظير وبلغت حضارة البلاد مستوى لم تبلغه من قبل وما تركته لنا من معابد والتى هى عبارة عن أطلال معابد منتشرة على ضفاف النيل تمثلت بالفخامة والجمال ودقة الصنع وأمثال تلك المعابد معبد الأقصر والكرنك فى البر الشرقى فى طيبة ومعابد الرامسيوم والدير البحرى ومدينة هابو فى البر الغربى ومعبد سيتى الأول فى أبيدوس ومعابد رمسيس

---

[١] WB, V, 528,1.

[٢] Lurje, I, M., Studien zum Altägyptischen Recht, des 16 bis 10, *in Forschungen Zum Romischen Recht* 30, Weimar, 1971, 67.

[٣] أحمد فخرى، مصر الفرعونية، القاهرة، ٢٠٠٨، ٢٠٥.

[٤] Foulkner, R, O.," Egyptian Organization", *JEA 27*, 1941, 41.

[٥] Spalinger, A, J., War in Ancient Egypt the New Kingdom, Ancient World at War, Oxford, 2005, 8.

الثانى ببلاد النوبة[١]، وأيضاً تقدم الفن تقدماً كبيراً وهذا أوضحته مقابر الدولة الحديثة والنقوش والتماثيل[٢].

أ- المحكمة المركزية.

عُرفت هذه المحكمة فى الدولة القديمة والوسطى باسم 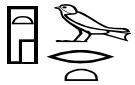 Hwt- wrt[٣] و 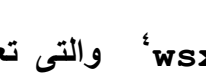 wsxt- Hr[٤] والتى تعنى المقر أو القصر الملكى وصالة حور، لذلك اعتقد أنها تنعقد عند القصر الملكى ومنذ عهد الأسرة الخامسة أطلق عليها 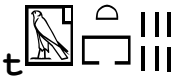 ssw- Hwt wrt بمعنى الساحات الستة الكبرى، ويرى "سليم حسن" أن هذا الاسم يعنى أنها تنقسم إلى ستة مجالس كل منها يرأسه قاضى ويشرف عليهم الوزير[٥] ، أما "Strudwick" يرى أنها كانت تتكون من ٦ أعضاء مهمتهم الأساسية هى الإشراف عليها[٦]، وفى عصر الدولة الحديثة عرفت باسم محكمة الثلاثين ويشير "ديودور الصقلى" إلى أن هذه المحكمة كانت تتكون من ثلاثين عضو يمثلون المراكز الثلاثة للإشعاع الدينى آنذاك وهى طيبة ومنف وهليوبوليس إذا ينوب عن كل مركز من تلك المراكز عشرة مندوبين[٧]، اشتهرت باسم qnbt-

---

[١] سيد توفيق، تاريخ العمارة فى مصر القديمة الأقصر، القاهرة، ١٩٩٠، ٦٣-٢٦٠.

[٢] سيد توفيق، تاريخ العمارة، ٢٦١-٣٩١.

[٣] W b, III, 45.

[٤] W b, I, 367.

[٥] سليم حسن، مصر القديمة، ٤٥.

[٦] Strudwick, N., The Administration of Egypt in The Old Kingdom, London, 1985,190.

[٧] هانى عز الدين محمد، تطور المحاكم والهيئات القضائية فى مصر الفرعونية، رسالة دكتوراة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الأسكندرية،٢٠٠٨، ١١٧ ؛ السيد عبد الحميد فودة، القانون الفرعونى، ٦٢.

aAt[١] وا qnbt nt niwt[٢] وتعنى المحكمة العظيمة ومحكمة المدينة (طيبة)، ووجد محكمتين فى عصر الدولة الحديثة محكمة فى الشمال ويشرف عليها وزير الشمال ومحكمة فى الجنوب ويشرف عليها وزير الجنوب والدليل على وجودهم ذكرهم فى مرسوم "حور محب" ، ونقش "مس" أيضاً أشار إلى تعاونهم مع بعضهم البعض[٣].

كان أعضاؤها من علية القوم كهنة وأمراء وكبار الموظفين ويرأسها الوزير وتنعقد عند بوابة المعبد وهذا ما أكدته الوثائق البردية التى تناولت قضايا سرقات المقابر حيث كانت إجراءات التحقيق تتم فى الساحة الكبرى لمعابد الكرنك[٤]، وتعاملت مع القضايا الهامة والخطيرة التى يصعب على أية محكمة التعامل معها، وكانت مهتمة بالطبقة العليا وبشئونهم وأى شئ يهدد ممتلكات الدولة[٥].

ب-المحكمة المحلية.

وجدت بجانب المحاكم المركزية فى أقاليم مصر القديمة، ويرأسها حاكم الإقليم ويعاونه كبار الموظفين والكتبة فى الإقليم[٦]، وتوجد إشارات تشير إلى وجود محاكم محلية تفرقت فى أقاليم مصر مثل الفنتين، كوم امبو، نخن، إسنا، أبيدوس، أسيوط، والمثال الواضح فى عصر الدولة الحديثة بفضل تنقيبات البعثة الفرنسية فى دير المدينة محكمة الجبانة بمجتمع العمال حيث كشفت الحفائر عن العديد من قطع الأوستراكات والبرديات التى تنوعت موضوعاتها، فكان منها شكاوى متعلقة بالسرقات والإختلاسات والإغتصاب والزنا والمشاكل الأسرية

---

[١] Wb, V, 53,16.

[٢] Wb, V, 53,17.

[٣] Edgerton, W, F., "The Government and The Governed in Egyptian Empire", *JNES* 6, 1947, 156; Gaballa, A., The Memphite, 27; Lurje, I, M., Studien, 37;
هانى عز الدين محمد، تطور المحاكم والهيئات القضائية، ٨٤؛ السيد العربى حسن، الأصول التاريخية، ٢٢١.

[٤] إرمان ورانكة، الحياة المصرية فى العصور القديمة، ترجمة: عبد المنعم ابو بكر ومحرم كمال، القاهرة، ١٩٣٥، ٣٩؛ هانى عز الدين محمد، تطور المحاكم والهيئات القضائية، ٨٥.

[٥] Van Loon, A, J., development of Criminal Justice, 8; Kruchten, J-M., *Oxford* II, 2001, 280; Bedell, E., Criminal Law, 4.

[٦] Allam, S., *JEA* 77, 111; Allam, S., everyday Life, 64.

والديون والاعتداءات وهذا ما وضح من خلال جلسات المحكمة (محكمة الجبانة)[1] qnbt n pA xr ، وكان أعضاؤها من العاملين بالجبانة الملكية اثنين من رؤساء العمال (رئيس عمال الجهة اليمنى ورئيس عمال الجهة اليسرى) ونوابهم وكاتب واحد أو كاتبين ورئيس الشرطة وإداريين من الجبانة ويتراوح عدد القضاة من ١-١٤ عضو، وكان عدد القضاة يختلف على حسب القضية وأهميتها، ومكان انعقادها فى حصن المعبد وتعاملت مع مختلف النزاعات والشكاوى الصغيرة وخاصةً المنازعات التى تدور حول الديون والميراث، أما القضايا والشكاوى الكبيرة التى يحكم فيها بالاعدام تُحال إلى المحكمة الكبرى للوزير[2].

ج- المحاكم الدينية والتى تنقسم إلى:

أ- محكمة المعبد.

ب- محكمة الوحى الالهى.

أ- محكمة المعبد.

كان للمعبد دور كبير فى كل نواحى الحياة فى مصر القديمة، ومن أهم أدواره ممارسة القضاء وإيداع الشكاوى على أبوابه[3]، ولكل معبد محكمة خاصة به وبإدارته وبتنظيم العلاقة بين العاملين فيه وأطلق عليها 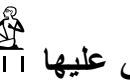

---

[1] Allam, S., everyday Life, 59; McDowell, A, G., Jurisdiction in The Workmen`s Community of Deir El-Medina, Leiden, 1990, 143;
منال محمود محمد، الجريمة والعقاب فى مصر القديمة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآثار جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ٧٩؛ جونيفيف هوسون ودومنيك فالبيل، الدولة والمؤسسات، ١٢٨؛ سوزان عباس عبد اللطيف وأحمد أمين سليم، الجريمة والعقاب فى الفكر المصرى القديم، الأسكندرية، ٢٠٠١، ٤٠.

[2] Černý, J., A community,130-132; Van Loon, J, A., development of Criminal Justice, 8 ; Lurje, I, M., Studien, 53;
منال محمود محمد، الجريمة والعقاب، ٨٠؛ هانى عز الدين محمد، تطور المحاكم والهيئات القضائية، ٩٦.

[3] بهاء الدين إبراهيم محمود، المعبد فى الدولة الحديثة: تنظيمه الأدارى و دوره السياسى، رسالة دكتوراة، كلية الآداب جامعة الأسكندرية، منشورة، ١٩٧٤، ١٣٥؛ جونيفيف هوسون ودومنيك فالبيل، الدولة والمؤسسات، ١٣٢؛ هانى عز الدين محمد، تطور المحاكم والهيئات القضائية، ١٧٧؛ منال محمود محمد محمود، الجريمة والعقاب، ٨٣؛ سوزان عباس عبد اللطيف وأحمد أمين سليم، الجريمة والعقاب، ٤١.

qnbt sDmyw[١] (محكمة المستمعين) وأعضائها من الكهنة ويرأسهم الكاهن الأكبر للمعبد، وتعاملت مع القضايا الخاصة بالمعبد وممتلكاته والعاملين به مثل ما حدث فى بردية الفنتين من عصر الدولة الحديثة رقم ١٨٨٧[٢]، ومنذ الدولة القديمة الأسرة الرابعة كان محظور على الكاهن التقاضى أمام المحاكم المدنية فى أمر يخص ملكيات المعبد فقد جاء فى إحدى الوثائق تحذير الكاهن بعدم رفع أى قضية أمام المحاكم المدنية أما إذا كانت القضية تتعلق بأملاك الكهنة أنفسهم أى أملاك تقاضوها كأجر عن خدمتهم فى المعبد فإن الحصانة القضائية الصادرة للمعبد تتوقف فى مثل هذه الحالات إذا تبدو صلاحيات المحاكم المدنية التى كانت تطلب من الكهنة بأن يقدموا الدلائل التى تثبت أن القضية المطروحة أمامهم لا صلة لها بأملاك المعبد وإلا عوقب الكاهن بسحب أملاكه لصالح خزينة المعبد فتذكر أحد النصوص من عهد الملك خفرع: "إذا حدث أن كاهن من الكهنة الجنائزيين رفع قضية أمام قضاة المحكمة المدنية بخصوص أعمال أخرى ولم يستطع أن يبرهن للمحكمة أن هذا الأمر لا صلة له بأملاك المعبد ..... فسوف تصادر أملاكه لصالح المعبد"[٣]، وكان مكان انعقادها فى نفس مكان انعقاد المحاكم المدنية فكانت تقام عند مداخل المعابد[٤].

خلاصة القول أن الاختلاف بين المحاكم المدنية والدينية كان من حيث الأعضاء ونوعية القضايا المعروضة فيها.

ب- محكمة الوحى الإلهى.

ظهر هذا النوع من المحاكم خلال عصر الدولة الحديثة واستمر حتى الأسرة السادسة والعشرين، ومن الكلمات الدالة على الوحى الإلهى 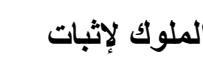 **biAyt[٥]، وفى بادئ الأمر كان قاصر على الملوك لإثبات**

---

[١] Wb, V, 53,18.

[٢] هانى عز الدين محمد، تطور المحاكم والهيئات القضائية، ١٨٠-١٨١؛ تحية محمد محمود شهاب، الوحى الألهى، ١٣٥؛ منال محمود محمد، الجريمة والعقاب، ٨٦.

[٣] هانى عز الدين محمد، تطور المحاكم والهيئات القضائية، ١٧٨؛ منال محمود محمد، الجريمة والعقاب،٨٥.

[٤] Lurje, I, M., Studien, 93;
هانى عز الدين محمد، تطور المحاكم والهيئات القضائية، ١٨٩؛ منال محمود محمد، الجريمة والعقاب، ٨٧.

[٥] Wb, I, 440.

شرعيتهم فى الحكم وأول من استخدمه ملوك الأسرة الثامنة عشرة، حيث كان يتعلق فى البداية بأمور سياسية فى البداية لإثبات حقهم فى العرش وتوطيد حكمهم ثم زاد وانتشر واتسع باتساع سلطات الكهنة وزيادة رسوم المحاكم المدنية وطول مدة التقاضى فيها فشمل قضايا الشعب الفقير الطبقة الأعم فى المجتمع وهذا فى أواخر عصر الرعامسة خاصةً الأسرة العشرين وأصبح لها شأن كبير وتمتعت بصلاحيات كثيرة[1]، وفى هذا النوع من المحاكم يكون المعبود هو القاضى فى الصف الأول والكاهن فى الصف الثانى يقوم بدور الوسيط بين المعبود والشاكى أى أنه كمساعد للمعبود وهذا شكلى فقط لكن الحقيقة أن الكهنة هم المتحكمين فى الوضع وكان الوحى يتم عن طريق القارب المقدس أو الحيوانات المقدسة حيث كان يخرج المعبود من قدس الأقداس إلى ساحة المعبد المفتوحة بحيث يواجه الشاكى تمثال المعبود أو رمزه ويلقى مشكلته بطريقة مكتوبة أمام المعبود، ثم يتلقى الشاكى إجابته مباشرة بمساعدة الكاهن المخصص لذلك، وكان يتم الرد الإلهى معتمد على الإيماءات وكلها طرق ابتدعها الكهنة بحيث تلائم القضية المطروحة وتتوافق مع طريقة عرض القضية على المعبود، وكانت هذه الاشارات تتضمن الموافقة أو الرفض فمثلاً كانت الموافقة أما بالتقدم إلى الأمام أو اهتزازة قوية والرفض أما التراجع إلى الخلف أو البقاء بدون حركة، ومن أمثلة هذه المحاكم محكمة الوحى الخاصة بالملك المؤله "أمنحتب الأول" فى مجتمع العمال بدير المدينة والبرديات التى جاءت فى هذا كثيرة جداً ويحق للشاكى استئناف شكواه أمام محكمة أخرى إذا لم يرضيه الحكم[2]

.

د- المحكمة الإستثنائية.

يتم تشكيلها للنظر فى بعض القضايا ذات الطابع الخاص وهى القضايا المتعلقة بالمؤامرات لقلب نظام الحكم وتنتهى بمجرد انتهاء القضية الذى أُنشأت من أجلها فهى لا تخضع فى كيفية تشكيلها وإجراءاتها للقواعد التى تخضع لها المحاكم العادية ويتم تشكيلها بأمر من الفرعون وتكتفى بالتحقيق والإدانة تاركه للملك تقدير العقاب بنفسه وعقابها صارم لا هوان فيه ويعهد الملك لأحد

[1] تحية محمد محمود شهاب، الوحى الألهى، ١٩٨.

[2] تحية محمد محمود شهاب، الوحى الألهى، ٨٦، ٥٩، ١١٤، ٢٣٩، ٣١٠ للمزيد عن الوحى الألهى أنظر: تحية محمد محمود شهاب، الوحى الألهى فى مصر القديمة.

المقربين المخلصين له بالإشراف على التحقيق وملابساته وهذا النوع من المحاكم يتسم بالسرية، ومن أمثلة القضايا التى عرضت على هذه المحاكم قضية الملك "ببى الأول" من الدولة القديمة الأسرة السادسة، وموضوعها الشروع فى اغتيال الملك ببى الأول لقلب نظام الحكم وكانت المشتركة فيها إحدى زوجات الملك وكان يرأس المحكمة "ونى" أحد المقربين المخلصين للمك وجاء النص على جدران مقبرته الموجودة بالمتحف المصرى بالقاهرة تحت رقم ١٤٣٢، وقضية الملك "رمسيس الثالث" من عصر الدولة الحديثة الأسرة العشرين وموضوعها محاولة اغتيال الملك رمسيس الثالث من إحدى زوجاته بتعاون مع مجموعة من موظفى القصر وفشلت المحاولة وشكل الملك محكمة استثنائية للتحقيق فى القضية وجاء نص هذه القضية على بردية تورين القضائية وبرديتين لى ورولن[١]، ويتضح مما سبق ذكره أن المحاكم بأنواعها كانت تنعقد فى حرم أحد المعابد إما عند البوابة أو فى إحدى الأركان منه[٢].

<u>الخاتمة.</u>

يعد عصر الدولة الحديثة من العصور التاريخية الحافلة بالأحداث الهامة وهذا ما أوضحته النصوص التى ترجع إلى هذه الفترة حيث تعتبر النافذة التى نطل بها على المجتمع وأفراده فى هذا العصر.

جاءت المحاكم لتطبيق العدالة منذ عصر الدولة القديمة وأي محكمة فى عصر الدولة الحديثة عُرفت باسم qnbt ولم تختلف المحاكم فى الدولة الحديثة عن الدولة القديمة إلا فى أسمائها فقط، فتنوعت المحاكم ما بين المحاكم الكبرى والمحاكم المحلية والمحاكم الدينية التى انقسمت إلى نوعين: محاكم المعابد ومحاكم الوحى الإلهى التى تعتبر وليدة عصر الدولة الحديثة، والمحاكم الاستثنائية التى كانت لها طبيعة خاصة، وكانت المحاكم لا تنعقد بصورة دائمة وإنما تنعقد عند الحاجة إليها وفى العلن، ومهمتها الأساسية والرئيسة إيصال

[١] هانى عز الدين محمد، تطور المحاكم والهيئات القضائية، ٢٠٠-٢٠١؛ عبد الحميد فودة، القانون الفرعونى، ١٨٤-١٨٥؛ منال محمود محمد، الجريمة والعقاب، ٩٦؛ سوزان عباس عبد اللطيف وأحمد أمين سليم، الجريمة والعقاب، ٣٨ . وللمزيد عن المؤامرات عن حياة الملوك أنظر: وحيد محمد شعيب، المؤامرات على حياة ملوك مصر القديمة ابتداء من الدولة القديمة حتى نهاية الدولة الحديثة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة المنصورة،١٩٩٢.

[٢] سوزان عباس عبد اللطيف وأحمد أمين سليم، الجريمة والعقاب،٤١.

الحق إلى أصحابه ونشر الأمن والأمان وتطبيق العدالة فى المجتمع المصرى القديم.

- **أولاً: المراجع العربية والمعربة والرسائل العلمية.**
- أحمد فخرى، مصر الفرعونية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- إرمان ورانكة، مصر والحياة المصرية فى العصور القديمة، ترجمة: عبد المنعم ابو بكر ومحرم كمال، القاهرة، ١٩٣٥.
- السيد العربى حسن، الأصول التاريخية للقانون المصرى القديم، القاهرة،٢٠٠٤.
- السيد عبد الحميد فودة، القانون الفرعونى، القاهرة، ٢٠٠٤.
- بهاء الدين إبراهيم، المعبد فى الدولة الحديثة : تنظيمه الأدارى ودوره السياسى، رسالة دكتوراة منشورة ، كلية الآداب جامعة الأسكندرية، ١٩٧٤.
- تحية محمد محمود شهاب، الوحى الإلهى فى مصر القديمة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآثار، ١٩٨٨.
- جونيفيف هوسون ودومينك فالبيل، الدولة والمؤسسات فى مصر الفرعونية إلى الأباطرة الرومان، ترجمة فؤاد دهان، القاهرة، ١٩٩٥.
- حسن عبد الحميد، فكرة المسئولية الجنائية فى مصر الفرعونية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- سليم حسن، مصر القديمة، الجزء الثانى والثامن، القاهرة، ٢٠٠٠.
- سوزان عباس عبد اللطيف وأحمد أمين سليم، الجريمة والعقاب فى الفكر المصرى القديم، الأسكندرية، ٢٠٠١.
- سيد توفيق، تاريخ العمارة فى مصر القديمة الأقصر، القاهرة، ١٩٩٠.
- كلير لالويت، الفراعنة فى مملكة مصر فى زمن الملوك الألهة، ترجمة وتعليق ماهر جويجاتى، القاهرة، ٢٠١٠.
- منال محمود محمد، الجريمة والعقاب فى مصر القديمة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة كلية الآثار، ١٩٩٨.
- نهاد كمال الدين، تأليه الملوك والموتى فى مصر القديمة رسالة دكتوراة جامعة عين شمس، غير منشورة، ٢٠٠٢.

- هانى عز الدين محمد، تطور المحاكم والهيئات القضائية فى مصر الفرعونية، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الأسكندرية كلية الآداب، ٢٠٠٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

-Allam, S., " Law Court in Pharaonic and Hellenestic Times", *JEA* 77, London, 1991.

-_____, Everyday Life in Ancient Egypt,Cairo,1990.

-Bedell, E, D., Criminal Law in The Egyptian Ramesside Period, Ph.D Brandeis University, History Ancient Michigan, 1973.

-Černý, J., Acommuity of Workmen at Thebes in The Ramesside Period, 2001, Bdf 50, Cairo, 1973.

-Edgerton, W, F., "The Government and The Governed in Egyptian Empire", *JNES* 6, Chicago, 1947.

-Erman, A., & Grapow, H., Wörterbuch der , Ägyptischen Sprache,7 Vol, Leipzig,1926- 1953.

-Faulkner, R., O., "The Installation of the Vizier" *JEA* 41,1955.

-_____," Egyptian Organization", *JEA* *27*,London,1941.

-Gaballa, G, A., The Memphite Tomb-Chapel of Mose, Warminster, 1977.

-Katalin, A, K., "Categorisation, Classification and Social Reality: Administrative Control and Interaction with The Population", *HdO* 104, Leiden, 2013.

-Krutchen, M., Le Decret d` Horemhelb, Bruxelles, 1981.
-_____, "Law" In Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt, Oxford, Vol. 2, 2001.
-Lurje, I, M., Studien Zum Altagyptischen Recht des 16 Bis 10 Jahrhunderts V.U.Z. Forschungen Zum Romischen Recht 30, Weimar, 1971.
-Mcdowell, A., Jurisdiction in the workmen's community of Deir el-Medîna, Leiden,1990.
-Moreno Garcia, J., C., "The Study of Ancient Egyptian Administration", *HdO* 104, Leiden, 2013.
-Spalinger, A, J., War in Ancient Egypt the New Kingdom, Ancient World at War, Oxford, 2005.
-Strudwick, N., The Administration of Egypt in The Old Kingdom, London, 1985.
-Van Loon, A, J., Law Order in Ancient Egypt the development of Criminal Justice from The Pharaonic New Kingdom until The Roman Dominate, M A, Thesis- Ancient History, Leiden, 2014.